Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية

عائشة خلوفي، جامعة سطيف -1-

الملخص: إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية في إطارها الثنائي أو الإقليمي أو في شكل تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، لتكوِن نطاق تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على اكبر المكاسب من التجارة الدولية، وأيا كانت الصور التي يتخذها التكامل فان له تأثير واضح على جوانب حركة التجارة الدولية من حيث حريتها وتوزيعها الجغرافي واتجاهاتها الدولية، ويهدف هذا المقال إلى إبراز تأثير هذه الظاهرة على مسار تحرير التجارة على المستوى العالمي كما يهدف إلى معرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي وهذا من خلال التطرق إلى أهم جوانب تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكتل الاقتصادي، التجارة الدولية، حرية التجارة الدولية.

***Abstract*:** The system of the new global economic characteristics is a trend towards the formation of economic blocs in the framework of bilateral, regional or not regional, to be scope in front of diminishing the importance of the economy, who works alone in a one-state when economic policy-making, and even replace him in this the economic territory of the field in the group to get the biggest gains from international trade, and none of the images taken by the integration has a clear impact on aspects of international trade in terms of its freedom and its geographical distribution, international trends, and this article aim to highlight the impact of this phenomenon on the path of trade liberalization at the global level and aims to know the most important trends of international trade in light of the increasing trend of the regional economic bloc and this by addressing the most important aspects of the impact of this phenomenon on international trade.

***Keywords*:** economic integration, economic bloc, international trade, freedom of international trade

مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن العشرين تحولات وتطورات سريعة، بحيث أخذت هذه التطورات شكل تغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مما ساهم هذا في المزيد من التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة نسب تبادل السلع والخدمات إضافة إلى سرعة حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، فأصبح الاقتصاد العالمي الراهن لا يعترف

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

بالاقتصاديات المنفردة أو المجزأة وبخاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية، في ظل هذه التحولات واجتنابا للانعزال لجأت الدول إلى إقامة تكتلات فيما بينها سواء متقدمة كانت أو نامية، لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، فظهرت السوق الأوروبية المشتركة الموحدة عام 1992، ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية عام 1994،الاتحاد الجمركي لدول جنوب شرق آسيا عام 1992 إضافة إلى ظهور تكتلات أخرى.

في خضم هذه البيئة الاقتصادية العالمية، وما تتسم به من انتشار لظاهرة التكتلات الإقليمية واتساع نطاقها، وما ينتج عنها من تلاشي للمسافات وتشابك للعلاقات الدولية، فإن هذه التكتلات وبكل صورها أصبحت تشمل على حوالي 75% من دول العالم، 80% من سكان العالم، والأهم من ذلك أنها أصبحت تسيطر على أكثر من 85% من التجارة العالمية وهذا وفقا لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1995، لهذا فمن الطبيعي أن يكون لقيام هذه الظاهرة عدة تأثيرات على العلاقات التجارية الدولية خاصة في مجال التبادل التجاري الدولي، وهذا لما ينتج عنها من تحرير للتجارة وإعادة لتشكيل جغرافيتها واتجاهاتها الدولية، من خلال هذا الطرح فإن الإشكالية التي يُسعى لمعالجتها في هذا البحث تكمن في السؤال التالي:

ما هي انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية؟

ومن أجل الوصول إلى إجابة موضوعية، سيبنى البحث انطلاقا من الفروض التالية:

- ساهم إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية معينة؛
- تتجه التجارة الدولية إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة، وتتم في إطار تكتلات محددة؛

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية؛
- إبراز تأثير هذه الظاهرة على مسار تحرير التجارة على المستوى العالمي؛
- معرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي؛

ولمعالجة هذا البحث سيتم التطرق إلى ما يلي:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

أولا– التكتل الاقتصادي: المفهوم والمراحل

من خلال هذا الجزء والذي يعتبر تمهيدا للموضوع يتم فيه تناول أهم جزئيات موضوع التكتل والتي تتماشى مع موضوع المقال حيث سيتم فيه التطرق إلى:

1- المفهوم الاصطلاحي للتكتل الاقتصادي: يمكن تعرف التكتل الاقتصادي على انه على أنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة.

ويعبر مصطلح "التكامل" عن الاندماج الاقتصادي كعملية أما مصطلح "التكتل" فيعبر عن الصيغة أو الحالة النهائية لعملية الاندماج مهما كانت المرحلة التي وصل إليها التكامل بين الدول الأعضاء

2- مراحل التكتل الاقتصادي: يمر التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بمراحل عديدة هي:

أ- **منطقة التجارة الحرة:** وفيها تَعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها، إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة المنتجات ذات المنشأ المحلي، أي التي يتم إنتاجها في الدولة أو أكثر داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة[1]، مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركية المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي دول العالم، وعليه فإن الدول الأعضاء تكون لها كامل الحرية قي تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.

ومن أمثلة ذلك نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية، والتي أُنشئت عام 1960 والتي تضم كل من: المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، أما منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي أُنشئت عام 1994 فهي تضم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك[2].

ومع التأكيد على أن يشمل الإلغاء سوى المنتجات ذات المنشأ المحلي في المنطقة، إلا أن منطقة التجارة الحرة غالبا ما تواجه مشكلة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة، والتي تنتج نظرا لإبقاء دول المنطقة على معدلات مختلفة للرسوم الجمركية في التجارة مع الدول غير الأعضاء فيها، ويحدث انحراف التجارة بقيام بعض الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة باستيراد المنتجات من دول خارج المنطقة، وتصديرها إلى الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المرتفعة على واردات هذه المنتجات من الخارج[3]، وبهذا تستفيد الدول غير الأعضاء في المنطقة، من الإعفاء الجمركي القائم بين دولها، ولذلك أُتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى قواعد المنشأ، والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة من القيمة المضافة الضرورية للمنتج، تبين أنه إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء[4].

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ب- **الاتحاد الجمركي:** وفي هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، ويضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي، تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل الاتحاد[5]، ومن أشهر الاتحادات الجمركي، اتحاد البينيلوكس "BENULUX" الذي تأسس عام 1944 بين ثلاث دول هي: بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.

ويتفق الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية، وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء ولكنه يختلف عن منطقة التجارة الحرة في أنه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء، من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء، وهذا بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة الدول خارج الاتحاد، وبذلك لا يواجه الاتحاد عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعة داخل المنطقة[6].

ت- **السوق المشتركة:** تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي، وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة[7].

ث- **رابعا: الاتحاد الاقتصادي:** تضيف هذه المرحلة ما حققته سابقاتها، من حرية حركة السلع والخدمات في مرحلة منطقة التجارة الحرة، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي في مرحلة الاتحاد الجمركي، وحرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) فيما بين الأعضاء في مرحلة السوق المشتركة، قدرا أكبر من خطوات التكامل الاقتصادي، وذلك بإحداث نوع من التنسيق* بين السياسات المختلفة للدول، كالسياسة النقدية والمالية والزراعية وغيرها من السياسات الاقتصادية، بهدف القضاء على التمييز في المعاملة الراجع إلى الاختلاف في تلك السياسات[8].

ج- **الاتحاد الاقتصادي التام:** يمثل الاتحاد الاقتصادي التام أقوى صور التكتل على الإطلاق، ويطلق على هذه المرحلة عدة اصطلاحات كالوحدة الاقتصادية أو الاندماج الاقتصادي الكامل، وفيه لا يُكتفى بتحرير كامل لحركات السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف والعمل على تنسيق السياسات، بل يجري توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد تحدد سياسته المختلفة سلطة عليا فوق وطنية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة[9].

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

بالإضافة إلى المراحل الخمس السابقة، هناك من الاقتصاديين من يضيف مرحلة أخرى في بداية العملية التكاملية، هي "اتفاقية التجارة التفضيلية" ويقصد بها الاتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض الرسوم الجمركية التي تعرقل حركة السلع بين الدول التي أبرمت الاتفاق، دون الإلغاء النهائي للرسوم[10]، والجدول الموالي يوضح أهم مراحل التكامل الاقتصادي.

حيث تمثل المراحل الثلاثة الأولى من العملية التكاملية ما يسمى بالتكتل السطحي (SHALOW INTEGRATION)، أما المراحل المتبقية فتمثل ما يعرف بالتكامل العميق (DEEP INTEGRATION)[11]، ويشير التكتل السطحي إلى أي مرحلة من مراحل التكتل، والتي تقتصر على قضايا القيود التجارية من حواجز جمركية وغير جمركية بين الدول الأعضاء، أما التكتل العميق فيتجاوز القضايا المتعلقة بتحرير التجارة إلي قضايا التوفيق في السياسات بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها وبين المؤسسات الإقليمية الجديدة من جهة أخرى، هذا فضلا عن القضايا القانونية والبيئية[12]، ومهما تعددت مراحل التكتل الاقتصادي فان لها الأثر البالغ على حركة التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء وهذا كما يتم توضيحه تاليا

ثانيا: انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية

يمكن دراسة هذا المحور من خلال النقاط التالية:

1- من ناحية حرية التجارة الدولية: إن تزايد عدد الترتيبات الإقليمية وانتشارها يثير عدة أسئلة حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الإقليمية والتعددية في حرية التجارة الدولية، حيث تشير الظاهرة الأولى إلى اتجاه كثير من دول العالم إلى انخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي، أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام تجاري متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية (WFTO)، حيث يصبح انضمام كل دول العالم إليها أمرا ممكنا، وذلك من خلال نظام العضوية المفتوحة في منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي[13].

ولم يتوقف الجدل حول الترتيبات الإقليمية من لحظة نشوء اتفاقية الجات وهي الاتفاقية التي سبقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حتى الوقت الراهن، حيث ترى هذه المنظمة أن التكتلات الإقليمية تعتبر مشكلة لأنها تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية، وتدعم تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بينما تهدف المنظمة إلى عولمة التجارة وتحريرها على المستوى العالمي.

ولقد أُعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيس لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نتيجة لما قد يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى "حصون" أو

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

"قلاع" نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء، مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل ويقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي جعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم.

وبهدف خلق نوع من التوافق بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، فلقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم عملية التكامل بين الدول وتتمثل هذه القوانين فيما يلي[14]:

أ- **المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية "الجات"**: والتي تؤكد على أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع قيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل، كما أضيفت إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام أعضاء الترتيبات الإقليمية بالشفافية الكافية بهذا الصدد، كما نصت هذه المذكرة على أن لا تستمر هذه الترتيبات الإقليمية لأكثر من عشر سنوات.

ب- **المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:** والتي كانت تحت عنوان "التكامل الاقتصادي" تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية.

ج- **شرط التمكين أو ما يعرف بحكم التمكين:** حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا يجب أن تضع هذه الاتفاقية صعوبات أو قيود أمام تجارة الدول غير الأعضاء، وهذا دون تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي دول المنطقة.

ولقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها فيما أقرته اتفاقية "الجات" والمنظمة العالمية للتجارة من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية وإن كان ذلك بضوابط معينة، ولقد تمت صياغة هذه الضوابط في المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية الجات، وشرط التمكين الذي تمت صياغته في جولة طوكيو، إضافة إلى المادة الخامسة الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات[15]، ونتيجة لهذا فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية بشكل ملفت للنظر خلال العشرين سنة الماضية، ففي فيفري من عام 2010، تم إعلام المنظمة ب 345 اتفاقية ضمن المادة 24 من الجات، و31 اتفاقية وفقا لشرط التمكين، و68 اتفاقية وفقا للمادة 05 من اتفاقية الخدمات[16]، علما أن هناك حوالي 266 اتفاقية عاملة حاليا، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة 90% من الاتفاقيات والنسبة المتبقية هي لاتفاقيات الاتحاد الجمركي، كما

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

يوضحه الشكل رقم01 الذي يبين تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية منذ عام 1945 وحتى نهاية عام 2009، حيث يتضح جليا الزيادة المتصاعدة لهذه الاتفاقيات.

الشكل رقم 01: تطور الاتفاقيات التفضيلية خلال الفترة (1948–2009)

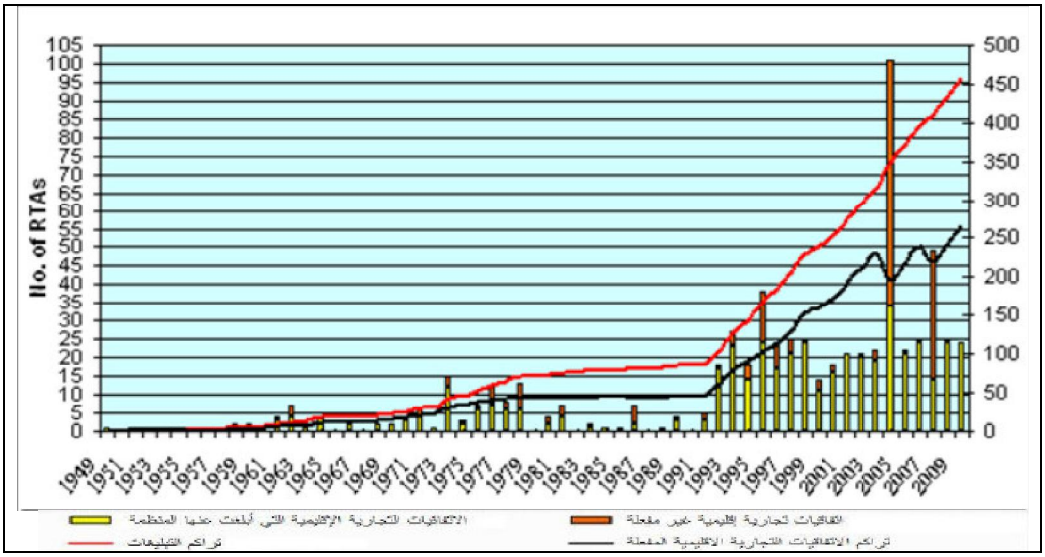

Source: Rafael Leal-Arcas, "Proliferation of Regional Trade Agreements: Complementing or Supplanting Multilateralism?", Research Paper No: 78, School of Law Legal Studies, Queen Mary University of London, England, 2011, P. 06.

وكنتيجة لهذا التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها، فقد قررت المنظمة إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية ومن بين المهام التي أُنيطت لهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات المساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى حصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير العالمي للتجارة، أما الشرط الوحيد والموضوعي الذي اشترطته الاتفاقية هو أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقية "الجات"[17].

ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف إلى إثارة عدة أسئلة حول التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية، وما تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هو خارجه وبين توجهات النظام المتعدد الأطراف المزيلة للعوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

كما أثار البحث في العلاقة بين الترتيبات الإقليمية ومستقبل حرية التجارة الدولية إلى العديد من الآراء انتهت برأيين أساسيين هما[18]:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

– رأي يرى أن التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" "R. Baldwin" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية.

– وعلى النقيض من الاتجاه المؤيد للإقليمية فإن مؤيدي التعددية يرون بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي، وهذا من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسة حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولا أو تكتلات، وهذا المبدأ للتكتلات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز، وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية، بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المتكتلة على التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من حرية حركة التجارة الدولية.

وحسب الاقتصادي "جاغديش باغواتي" "J. Bahgwati" فإن التوسع في الشراكة الإقليمية يضر بمسار التعددية وسيضعف الاتجاه نحو تحرير التجارة، كما أنه يعتبر عقبة وحاجز في بناء من منطقة التجارة الحرة العالمية، فهو يرى أنه لو تم إعطاء بعض الدول الأولوية من خلال الاتفاقيات الإقليمية فلن يكون لديهم حافز في الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية، وإن استطاع القادة أن يُسَّخروا الموارد والاتجاهات السياسية إلى الاتفاقيات الإقليمية فسوف يبتعدوا عن الاتجاه نحو النظام متعدد الأطراف، وعليه يقترح "باغواتي" أن تكون المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤول الوحيد عن تحرير التجارة الدولية[19].

مما سبق، يتضح أنه من الصعب الإجابة عن ما إذا كانت التكتلات الإقليمية عامل نحو تحرير التجارة الدولية أم قيد لها؟ لكن يمكن القول أن الواقع يُظهر بأن التكتلات الإقليمية القائمة لا تُبدي تقدما نحو تحرير التجارة الدولية وهذا لاختلاف مصالحها، والأدل على ذلك هو القيود غير الجمركية والتي ما زالت تفرضها بعض التكتلات تجاه العالم الخارجي ومن بين هذه القيود نجد: قواعد المنشأ، سياسات الدعم، إجراءات مكافحة الإغراق ...، حيث ساهمت هذه القيود في أن تتحول بعض التكتلات إلى "حصون" "forteresses" لبعض المنتجات والقطاعات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك فقد أدت ممارسة الاتحاد الأوروبي لضغوط على أسواق معينة مثل الزراعة وصناعة الحديد والصلب والفحم إلى نظام جديد يسعى إلى حماية أكثر في مواجهة العالم الخارجي، فمثلا يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة زراعية مشتركة يحظى من خلالها المزارعون داخل الاتحاد بحماية تقدمها حكومات الاتحاد لهم في شكل دعم مما يجعل المنتجات الزراعية الأوروبية ذات أسعار منخفضة وتنافسية عالية مقارنة بالمنتجات

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الأجنبية وهذا داخل الاتحاد وحتى خارجه، الأمر الذي يجعل الاتحاد الأوروبي يملك تأثيرا بالغا على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، كما أن جهود المجموعة الأوروبية في الرقابة على السياسات الخارجية للتجارة أدت إلى المزيد من الحماية للمجموعة ككل، وبالمثل فتوافر إجراءات مكافحة الإغراق منح الفرصة للمنتجين المحليين في خطوة جديدة نحو الحماية، والتي كان من الصعب الوصول إليها في ظل أسواق مجزأة، أضف إلى ذلك فإن قواعد المنشأ التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في وارداته من خارج الاتحاد تعيق الدول الخارجة عن نطاقه وتحد من قدرتها على التصدير لدول الاتحاد[20].

والملاحظة نفسها يمكن إبداؤها لتكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو ما يعرف بالنافتا، فالولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للتعددية والعضو الفعَّال في هذا التكتل نجد أنها تمنح تسهيلات لدخول المنتجات المكسيكية والكندية إلى أسواقها وفي ذات الوقت تفرض قيود تحد من وارداتها من بعض السلع الصينية واليابانية، وتفرض رسوم جمركية على الصلب وتقدم دعم للمزارعين.

وكنتيجة لهذه الإجراءات، فهناك من يرى أن ثمة تراجع نسبي في فعّالية النظام التجاري متعدد الأطراف الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية وتهدف، لصالح الأحلاف والتجمعات التكاملية الإقليمية، والسعي لتنظيم التجارة عبر الاتفاقات التجارية الإقليمية.

2- من ناحية التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية

إن حركة السلع والخدمات بين مختلف البلدان تجمع الأسواق الوطنية للسلع والخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة، معززة بذلك الترابط أو بمعنى آخر التبعية التجارية والاقتصادية المتبادلة بين الدول، ويأتي ذلك كمحصلة للاندماج المتزايد لمختلف دول العالم في منظومة موحدة للتجارة الدولية، ولقد تطور اندماج دول العالم في هذه المنظومة بشكل ملفت، فبعدما كان اندماجها يتم بشكل فردي أصبح اندماجها في شكل تكتلات وتجمعات جهوية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية سواء تجارة السلع أو تجارة الخدمات.

أ- **التجارة الدولية للسلع:** لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سند لها فيما أقرته جولة الأورجواي، من مبدأ تجيز فيه للدول الأعضاء أن تكون أطراف في اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي، لهذا فان الدول تفتعل إذا اقتضى الأمر إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل، مما سمح بزيادة انتشار الاتفاقيات الإقليمية بين دول العالم، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل مع اليابان والصين والنمور الأسيوية في تكتل واحد هو تجمع آسيا والمحيط الهادي (APEC)[21]، ولقد أثر هذا التزايد والانتشار في التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، وخاصة في الجزء الشمالي منه على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، إذ نجد أن أكثر من 80% من التجارة العالمية للسلع لعام 2015 يقوم بها تكتلين هما الاتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الهادي، حيث يساهم التكتل الأول بحوالي 32.55% من جهة الصادرات و31.40% من جهة الواردات بينما يساهم الثاني بحوالي 50.32% من جهة الصادرات و50.10% من جهة الواردات كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 02: مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية للسلع لعام 2015

	نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية	نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية
الاتحاد الأوروبي	%32.55	%31.40
تجمع أسيا والمحيط الهادي	%50.32	%50.10
النافتا	%13.32	%18.97
الآسيان	%7.10	%6.59
المركسور	%1.82	%1.75
اتحاد المغرب العربي	%0.51	%0.78
مجلس التعاون الخليجي	%4.18	%2.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016 المتوفرة على الموقع
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

وتعني هذه السيطرة لكل من التكتلين المذكورين سابقا أن أكثر من 80% من التجارة العالمية للسلع تسيطر عليها 51 دولة فقط (23 من جانب دول تجمع آسيا والمحيط الهادي و27 دولة من جانب الاتحاد الأوروبي)، كما أن مساهمة تكتلي الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) مجتمعة تقارب 50% من التجارة العالمية للسلع لعام 2015، وترجع هذه المساهمة العالية لهذه التكتلات في التجارة العالمية للسلع إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وكثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات والناتجة عن إزالة عراقيل التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

ولقد عززت هذه الاتفاقيات الإقليمية من مكانة الدول المتقدمة في التجارة العالمية، كما ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية، وزادت من حدة احتكار هذه الدول للتجارة الدولية، فقد انتقل نصيبها من التجارة العالمية 67% عام 1985 إلى 75% سنة 1996، وفي مقابل ذلك انخفض نصيب الدول النامية من التجارة العالمية فبعدما كان في منتصف الثمانينات 36% أصبح 18% في بداية التسعينات[22]، وهذا يعني أن الاتفاقيات الإقليمية ما بين الدول المتقدمة ساهمت في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية محددة مهمشة بذلك باقي دول العالم، خاصة الدول النامية والتي تبقى مساهمة تكتلاتها في التجارة العالمية ضعيفة إن لم تكن معدومة في أحيان أخرى، فمثلا لم تتطور مساهمة تكتل اتحاد المغرب العربي في التجارة العالمية للسلع طيلة أكثر من عشرين سنة، ففي سنة 1990 بلغت مساهمة هذا التكتل في التجارة العالمية حوالي 0.987% من جهة الصادرات و0.774%

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

من جهة الواردات[23]، لتنخفض في عام 2015 حيث بلغت مساهمة هذا التكتل حوالي 0.51% من جهة الصادرات و0.78% من جهة الواردات، على الرغم مما يتوفره هذا التكتل من مقومات كاللغة، والدين، والقرب الجغرافي...، علاوة على ما تزخر به دوله من موارد طبيعية تجعل منه تكتلا ناجحا.

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لباقي تكتلات الدول النامية فتكتل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أو ما يعرف بالمركسور لم تتطور مساهمته كثيرا طيلة نفس الفترة ففي عام 1990 بلغت مساهمة المركسور في التجارة العالمية للسلع حوالي 1.334% من جهة الصادرات و0.816% من جهة الواردات[24]، لتبلغ عام 2015 حوالي 1.82% من جهة الصادرات و1.75% من جهة الواردات، لكن يختلف الوضع قليلا بالنسبة لتكتل الآسيان حيت تعرف اقتصاديات دول هذه المنطقة ديناميكية عالية، إذ انتقلت نسبة صادرات هذا التكتل من 4% عام 1990 لتبلغ حوالي 7% عام 2015 (الجدول رقم 02)، وإجمالا تبقى الدول النامية هي الأحوج لتعزيز عملية التكامل فيما بينها، وتفعيل تكتلاتها القائمة لتحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي.

مما سبق يتضح أن التجارة الدولية تنحصر في عدد قليل من الدول في حين نجد أن العدد الأكبر من الدول والمناطق الجغرافية مهمشة ومساهمتها ضعيفة، وتعتبر التكتلات الاقتصادية الجهوية سبب رئيس في ذلك، كون هذه التكتلات تقوم دائما حول دولة قوية متطورة تعتبر كقاطرة للتكتل، وبهذا نجد أن قوة التكتل هي التي تفرض تأثيرها على حركة التجارة الدولية وليس التكتل في حد ذاته، وعموما فإن التجارة الدولية تدور حول أكبر تجمعات أو تكتلات جهوية فيما يعرف ب "La Triade" وهذه التجمعات هي الاتحاد الأوروبي، دول أمريكا الشمالية (النافتا)، اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وتشكل هذه المجموعات ثلاثة أقطاب تنتشر حولها شبكة واسعة من المبادلات التجارية وهي[25]:

- **القطب الأول:** ويتمثل في دول النافتا وتنتظم حوله ثلاث شبكات هي:
  - الشبكة الأولى: منطقة أمريكا الجنوبية.
  - الشبكة الثانية: منطقة المحيط الهادي (اليابان والدول المصنعة حديثا)
  - الشبكة الثالثة: منطقة الاتحاد الأوروبي.
- **القطب الثاني:** ويتمثل في الاتحاد الأوروبي ويشكل ثلاث شبكات هي:
  - الشبكة الأولى: وهي المنطقة المحيطة بأوروبا وتتمثل في الدول الإفريقية ودول الخليج العربي ودول أوروبا الشرقية.
  - الشبكة الثانية: وهي دول أمريكا الجنوبية.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

- الشبكة الثالثة: وهي المنطقة الأسيوية.

– **القطب الثالث:** اليابان ومنطقة جنوب شرق آسيا وتشكل شبكتين هما:

- الشبكة الأولى: وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول القارة الأمريكية.
- الشبكة الثانية: وهي الدول الأسيوية ودول الخليج العربي.

ب- **التجارة الدولية للخدمات:** على عكس تجارة السلع فإن تجارة الخدمات تتميز بصعوبة قياسها نظرا لطبيعة المنتج ذاته، إلا أن خصائص كل من تجارة السلع والخدمات تتقارب، فالدول والتكتلات المسيطرة على تجارة السلع هي نفسها المسيطرة على تجارة الخدمات، فحسب الجدول أدناه فإن احتكار هذه التجارة يبقى من نصيب تكتلات الدول المتقدمة، بينما تبقى تكتلات الدول النامية هي الأقل حظا في هذا النوع من التجارة.

الجدول رقم 03: مكانة بعض التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للخدمات لعام 2015

	نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية	نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية
الاتحاد الأوروبي	%41.72	%36.72
تجمع آسيا والمحيط الهادي	%40.33	%41.91
النافتا	%16.80	%13.10
الآسيان	%6.35	%6.59
المركسور	%1.10	%2.26
اتحاد المغرب العربي	%0.45	%0.65
مجلس التعاون الخليجي	%1.44	%4.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016

إذ يسيطر تكتل تجمع آسيا والمحيط الهادي بحوالي 40.33% من جهة الصادرات و41.91% من جهة الواردات بينما يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 41.72% من جهة الصادرات و36.72% من جهة الواردات، أما تكتلات الدول النامية فان مساهمتها تبقى ضعيفة مثل ما هو الوضع عليه في تجارة السلع.

بناءا على كل ما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية القوية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي من حيث

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب، ولهذا نجد أن التجارة الدولية انحصرت ضمن تكتلات هذه الدول الأمر الذي أثر على اتجاهاتها الدولية.

ت- انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توجهات التجارة الدولية

لقد أثرت التكتلات الإقليمية خاصة التي أنشأتها الدول المتقدمة على اتجاهات التجارة الدولية، ويتجلى ذلك من خلال كثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، وكثافة المبادلات التجارية فيما بين هذه التكتلات.

ث- كثافة المبادلات التجارية داخل مناطق التكامل الإقليمي: قد يعتبر التكامل الإقليمي عادة ظاهرة عفوية تحفزها عوامل عدة، كالقرب الجغرافي والثقافي وحتى الروابط التاريخية المتوارثة، فمثلا كانت ستعرف المبادلات التجارية بين البلدان الأوروبية مستواها الأمثل حتى ولم تبرم معاهدة روما1957[26]، وقد تظهر النزعة نحو التكتل الإقليمي من خلال تتبع حجم المبادلات التجارية داخل منطقة جغرافية معينة، وهذا على فترة زمنية طويلة والتي يمكن ملاحظتها بشكل قوي في أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، آسيا، بينما كانت ثابتة في باقي دول العالم، ما عدا أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا.

الجدول رقم 04: التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق جغرافية بالنسبة المئوية لتجارة السلع لكل منطقة (1928–1993) (الوحدة:%)

	1928	1938	1948	1958	1963	1973	1983	1993
أوروبا الغربية	50.7	48.8	41.8	52.8	61.1	67.7	64.7	68.73
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي	19	13.2	46.4	61.2	71.3	58.8	57.3	19.7
أمريكا الشمالية	25	22.4	27.1	31.5	30.5	35.1	31.7	33
أمريكا اللاتينية	11.1	17.7	20	16.8	16.3	27.9	17.7	14.4
آسيا	45.5	66.4	38.9	41.1	47.0	41.6	43	49.7
إفريقيا	10.3	8.8	8.4	8.1	7.8	7.6	4.4	8.4
الشرق الأوسط	5.0	3.6	20.3	12.1	8.7	6.1	7.9	9.4
بقية العالم	38.7	37.4	32.9	40.6	44.1	49.3	44.2	50.4

Source : Jean-Marc Siroen, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions la Découverte, Paris, 2004, P. 07.

وبالفعل فإن الجدول أعلاه يبين بأن هناك كثافة عالية للمبادلات التجارية داخل منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وآسيا، بينما تبقى كثافة هذه المبادلات في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط الأضعف في المجموعة وهذا على طول الفترة الممتدة من (1928–1993).

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ولقد دعّمت الاتفاقيات الإقليمية للتجارة بين دول هذه المناطق الجغرافية خاصة تلك الاتفاقيات المبرمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، الاتجاه نحو تكثيف المبادلات داخل مناطق هذه الاتفاقيات، وهذا كنتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، إذ يلاحظ أنه بعد التسعينات أين كان توجه الدول نحو إبرام الاتفاقيات الإقليمية ينمو بشكل متسارع، زادت وبشكل ملفت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لمناطق هذه الاتفاقيات خاصة تلك المبرمة بين الدول المتقدمة، فبعدما كانت هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي حوالي 62.2% في عام 1980، ارتفعت بزيادة عضوية الاتحاد إلى عشر أعضاء إلى ما يقارب 67.2% كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 04: تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة (1980-2015)

	1980	1995	2000	2005	2010	2015
الاتحاد الأوروبي	62.2	67.2	67.7	67.4	67.2	61.6
النافتا	33.6	46.2	55.7	55.7	48.7	50.4
الآسيان	17.3	24.4	23.3	25.3	24.3	24.5
المركسور	11.6	20.3	20	12.9	15.7	13.4
اتحاد المغرب العربي	0.3	3.8	2.2	1.9	3.0	4.4
مجلس التعاون الخليجي	3.0	6.8	4.9	4.5	4.8	10.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: Unctad hand book of statistics, 2016, p. 55

كما يظهر هذا الارتفاع بشكل واضح على مستوى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة لهذه الدول حيز التنفيذ في 1994 ارتفعت هذه النسبة من 33.6% في عام 1980 إلى حوالي 47% في 1995، لتصل سنة 2000 حوالي 56%، والوضع نفسه بالنسبة لتكتل الآسيان فبانتقاله من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة عام 1992، ارتفعت نسبة تجارته البينية إلى تجارته الخارجية من 17.3% عام 1980 إلى 24.4 عام 1995 (الجدول رقم 04) وهذا نتيجة لإلغائه الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في الرابطة وإبقائها مع الدول غير الأعضاء، أما عن تكتل المركسور فلقد ارتفعت هذه النسبة من 11.6% عام 1980 إلى 20.3% عام 1995 بعد دخوله مرحلة الاتحاد الجمركي، ويمكن إبداء الملاحظة نفسها حتى على مستوى تكتلات الدول النامية الأقل تطورا، كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي لكن يبقى تطور هذه النسبة في هذه التكتلات ضئيل جدا، كما هو موضح في الشكل أدناه:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل رقم 02: تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2015)

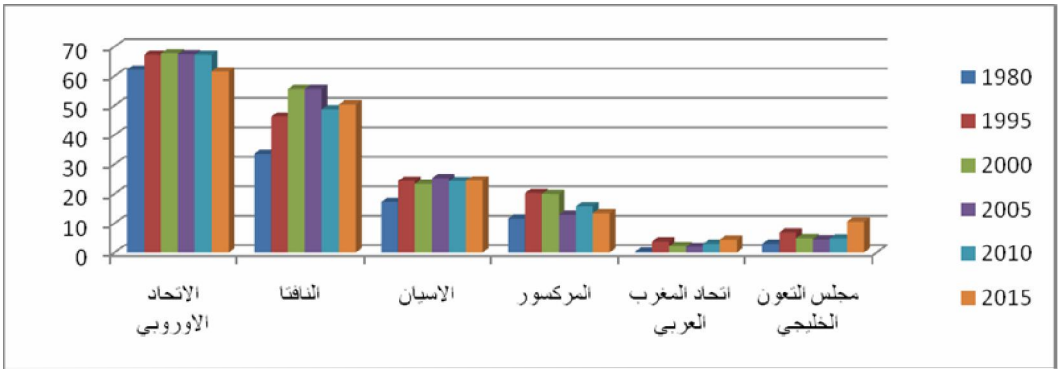

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

فحسب الشكل أعلاه فإن نسبة التجارة البينية لتكتلي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي لم تصل حتى 10% منذ سنة إنشائهما إلى غاية عام 2010 أين سجل استثناء بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2015 أين بلغت نسبة هذه التجارة مستوى 10%، على العكس من ذلك فإن نسبة التجارة البينية لباقي التكتلات في تطور مستمر، وإجمالا تبقى التجارة البينية للتكتلات التي شكلتها الدول المتقدمة أو التي لها فيها دور فعّال، تمثل أهم نسبة مقارنة بتجارتها الخارجية وبالتالي من التجارة الدولية، وعلى عكس ذلك نجد أن التجارة البينية للتكتلات التي كونتها الدول النامية الأقل تطورا كاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي أقل ديناميكية من تجارتها مع دول خارج التكتل، في حين نجد أن التكتلات التي كونتها دول نامية أكثر تطورا كدول الآسيان أو دول المركسور تنمو تجارتها البينية بمعدلات عالية لكن تبقى هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجمل تجارتها الخارجية.

ج- **كثافة المبادلات ما بين مناطق التكامل الإقليمي:** لقد أثرت الاتفاقيات الإقليمية بين الدول بشكل ملفت على اتجاهات التجارة الدولية، فبالإضافة إلى تكثيفها للمبادلات التجارية داخل مناطق الجغرافية، فإنه يلاحظ أن التجارة الدولية أصبحت تتم ما بين تكتلات محددة، وبالفعل ففي عام 2001 شكلت التجارة ما بين الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان حوالي 80% من حصة التجارة العالمية، بينما بلغت حصة التجارة العالمية التي تمارس خارج الاتفاقيات التجارية الثلاثة المذكورة سابقا، سوى 16.4% من التجارة العالمية كما هو مبين في الشكل أدناه:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل رقم03: وجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الكبرى بالنسبة المئوية من التجارة العالمية لعام 2001

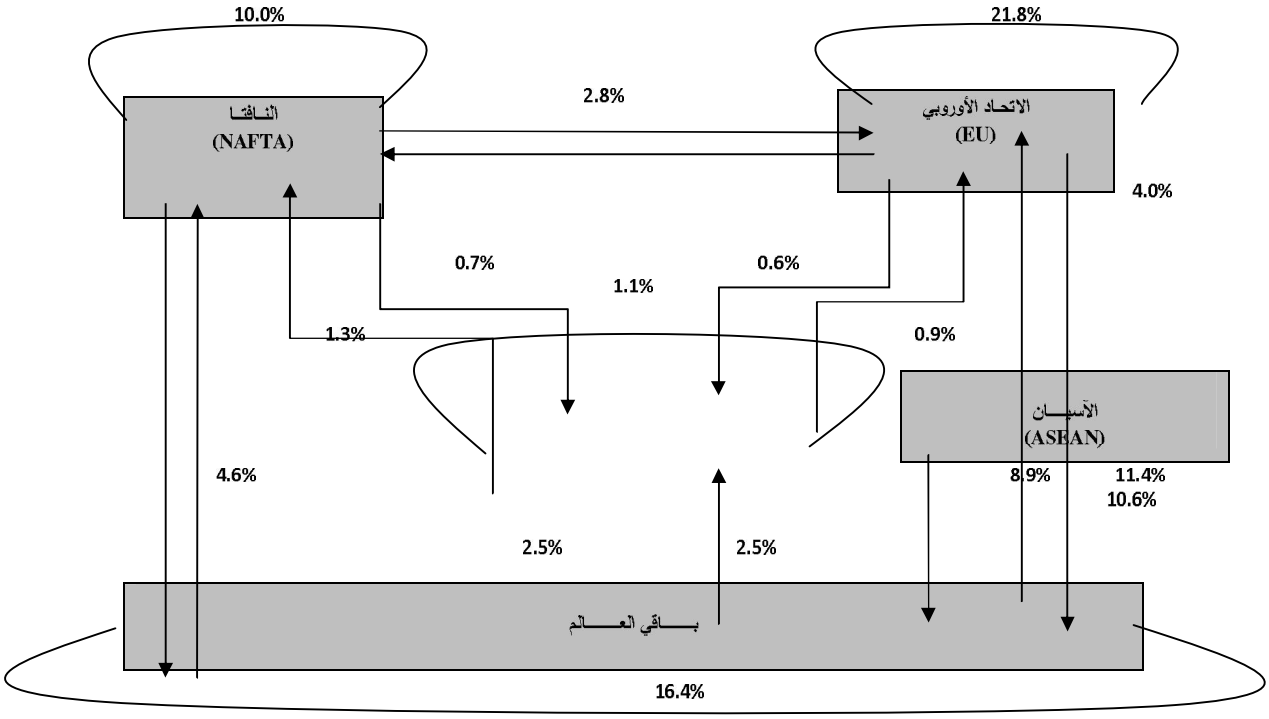

Source: Jean-Marc Siroen, op. cit, p. 09.

وعليه فإن التكتلات الثلاثة هذه تتعامل مع بعضها أكثر من تعاملها مع بقية الدول الأخرى، إذ تعتبر هذه التكتلات المصدر والمستورد الرئيس لبعضها البعض مقارنة بالتكتلات الأخرى، كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 08: مصفوفة المبادلات التجارية لجميع المنتجات لعام 2010 بالنسبة المئوية للإجمالي العالمي: 14088 مليار دولار. (الوحدة: %)

المصدر / المستورد	النافتا	أمريكا الجنوبية	الاتحاد الأوروبي	باقي أوروبا	الآسيان	اليابان	باقي آسيا	الشرق الأوسط والمغرب العربي	دول صحراء إفريقيا	العالم
النافتا	**6.1**	1.1	2.0	0.3	1.8	0.5	0.4	0.4	0.1	12.6
أمريكا الجنوبية	1.1	**1.1**	0.7	0.1	0.7	0.1	0.1	0.1	0.1	4.2
الاتحاد الأوروبي	2.8	0.6	**22.7**	2.4	2.2	0.4	0.7	1.4	0.6	35.0
باقي أوروبا	0.4	0.1	2.2	**0.2**	0.3	0.1	0.1	0.3	0.0	3.7
الآسيان	4.5	0.9	3.8	0.4	**7.7**	2.0	1.6	0.9	0.5	22.9
اليابان	1.0	0.2	0.6	0.1	2.9	**0.0**	0.2	0.2	0.1	5.5
باقي آسيا	0.4	0.1	0.6	0.1	1.3	0.4	**0.4**	0.4	0.1	3.7

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الشرق الأوسط والمغرب العربي	0.6	0.3	1.2	0.1	0.5	1.7	0.8	0.6	**0.4**	0.2	6.1
دول صحراء إفـريقيا	0.5	0.1	0.5	0.0	0.1	0.5	0.1	0.2	0.1	**0.3**	2.2
العــالم	17.6	4.6	36.0	3.9	19.7	4.6	4.4	4.4	4.6	2.0	**100**

Source: CEPII, base de données cheleme, commerce internationale, Panorama de l'économie mondiale, Décembre 2012, p.27

ويبين الجدول أعلاه كثافة المبادلات بين النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان مقارنة بباقي دول العالم، إذ تبين المصفوفة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المصدر الأول لتكتل النافتا ب2.2% من إجمالي صادراته إلى العالم لسنة 2010 يليه بعد ذلك تكتل الآسيان ب 1.7% من إجمالي صادرات هذا التكتل إلى العالم للسنة نفسها، كما تعتبر النافتا المصدر الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي ب 3% من إجمالي صادراتها إلى العالم يليه بعد ذلك تكتل الآسيان ب2.1% من إجمالي صادراته إلى العالم، كما يعتبر النافتا المصدر الرئيس لدول الآسيان ب 4.4% من إجمالي صادراته إلى العالم يليه بعد ذلك تكتل الاتحاد الأوروبي ب 3.8% من إجمالي صادراته إلى العالم.

كما تبين المصفوفة إقليمية التجارة الدولية، فكل تكتل له شبكة من المبادلات التجارية تربطه بالدول الأقرب إليه جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، فمثلا الاتحاد الأوروبي تمثل تجارته مع دول أوروبا غير الأعضاء فيه ودول الشرق الأوسط وإفريقيا أكبر مقارنة مع دول أمريكا الجنوبية أو مع دول آسيا الأخرى ما عدا اليابان. والأمر نفسه بالنسبة للنافتا فتجارتها مع دول أمريكا الجنوبية أكبر من تجارتها مع دول الأخرى لأوروبا وأيضا مع دول آسيا الأخرى طبعا باستثناء اليابان، أما بالنسبة للآسيان فنلاحظ كثافة مبادلاته مع اليابان والدول الأسيوية الأخرى مقارنة بدول أوروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية.

كما تبرز المصفوفة ضعف التجارة البينية ما بين كل من إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وهذا الوضع يعكس حالة تكتلات هذه المناطق حيث حجم المبادلات التجارية بين هذه التكتلات ضعيف جدا، مما يعني تعثر تعاون جنوب– جنوب، وعليه فإن القسط الأوفر من تجارة هذه التكتلات تتم مع المناطق الثلاثة الأولى إضافة إلى اليابان.

بناءا على كل ما سبق، يتضح أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة (Intra Regional Blocs Trade) تابعة للدول المتقدمة الصناعية، وتتم في إطار هذه تكتلات (Inter Regional Blocs Trade)، وهذا يعتبر من بين أهم انعكاسات ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية،

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

خاتمة:

من خلال تحليل ودراسة موضوع التكتلات وتأثيرها على التجارة الدولية تبين ما يلي:

1- أن التكتلات الإقليمية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة، والتي أثرت وبشكل ملحوظ على حركة التجارة الدولية، بينما لم يكن هناك أي تأثير على هذه الأخيرة من قبل التكتلات التي أنشأتها الدول النامية خاصة الإفريقية والعربية منها، بل على العكس تأثرت هذه التكتلات عن ما نتج عن قيام تكتلات بين الدول المتقدمة، وهذا ما يعكس أن قوة التكتل هي التي تؤثر على حركة التجارة الدولية وليس التكتل في حد ذاته؛

2- أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تبدي استعدادات لتحرير التجارة الدولية، ما دامت والى حد الساعة تطبق إجراءات تميزية خاصة القيود غير الجمركية، والتي تحد من دخول السلع والخدمات خاصة من الدول النامية إلى أسواقها، وهذا الذي يعيق مسار إنشاء منطقة تجارة حرة عالمية؛

3- لقد أثرت التكتلات الإقليمية خاصة القائمة بين الدول المتقدمة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، إذ أصبحت أكثر من 80% من التجارة العالمية تحت سيطرة تكتلين اثنين يضمان معا 51 دولة فقط، ما يعني أن اقل من 20% من التجارة العالمية في يد باقي دول العالم، وهذا ما ساهم في تعميق الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

4- أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة، وهذا ما يلاحظ من خلال نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لتكتل الاتحاد الأوروبي ودول النافتا و دول الابيك وأيضا دول الآسيان، كما أنها تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية تتم بين هذه التكتلات،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وبناءا على ما سبق يتضح أن الاندماج بشكل منفرد في الاقتصاد العالمي أضحى يشكل خطر ويفقد الدول مجموعة من المكاسب خاصة بالنسبة للدول النامية لهذا فلان الأمر يستوجب منها ما يلي:

1- على الدول النامية عموما والعربية خصوصا، التفكير بسرعة وبجدية لضمان مصالحها الاقتصادية الخاصة وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية، إما عن طريق تفعيل تكتلاتها المقامة حاليا أو الدخول في تكتلات جديدة مبنية على أسس اقتصادية سليمة، الأمر الذي يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية؛

2- البدء بالتكامل الاقتصادي قبل السياسي، بمعنى البدء بمجالات اقتصادية بسيطة تكون أقل إثارة للخلافات ثم الانتقال إلى مجالات أخرى أكثر تكاملا، بعد ذلك التفكير في التكامل السياسي؛

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

3- توحيد الجهود وتنسيق المواقف وتعزيز التعاون الإقليمي، ليس فقط للحفاظ على المصالح الخاصة، وإنما لأن الانعزال ليس هناك ما يبرره بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي التكتل بين البلدان النامية أهمية قصوى.

الحالات والهوامش:

1- احمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد والثمانون، مارس 2009، ص: 08.

2- Dominick Salvator, Economie Internationale, traduction par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart , 9 édition , groupe DeBoeck, Bruxelles, octobre 2008, p. 366.

3- محمد عبد المنعم، احمد فريد مصطفى، *الاقتصاد الدولي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص:225.

4- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 18.

5- Henry Kyambalsea, Mathurin Houngnikpo , Economic Integration and Develapment in Africa , Ashgate publiching campany , Burlington, USA, 2006. , p.01.

6- السيد محمد احمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009ص: 177-178.

7- فؤاد ابو ستيت، *التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص: 41.

* تنسيق السياسات: وفيه لا يتم توحيد صيغ السياسات المعنية في كل الدول أعضاء التكامل؛ بل يراعى فقط إزالة كل من شأنه أن يفسح مجالا للتضارب، أو يُنشئ فرصة لاكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة على حساب الباقين.

8- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص: 143.

9- يمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2004، ص 113.

10- Dominick Salvator, op. cit, p. 366.

11- Henry Kyambalsea, Mathurin C. Houngnikpo, op, cit, p.02

12- Idem.

13- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005، ص: 48.

14- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009 ص: 113.

15- سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

16- احمد كواز، اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد 37، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص: 07-08.

17- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص: 39.

18- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: 188.

19- Jagdish Bahgwati, "Regionalism and Multilateralism: an orview", New dimentions in regional integration, Panagariya editions, Cambridge University Press, 1993, P. 22-25

20- طوسون محمد نبيل سليمان دعبس، أثار اتفاقيات التجارة التفضيلية بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط على منطقة الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، 2007، متوفرة على الموقع: http://www.ulum.nl/c50.html

21- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

22- M. Godet, les échanges internationaux, PUF, paris, 1998, P. 102-103.

23- UNCTAD hand book of statistic 2015 , op.cit, p.20

24- Idem

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

25- Yves Gervaise, Pierre Jambard, le commerce internationale: des espaces interdépendants, Armand colin, paris, 1998, p. 90-91.
26- Jean-Marc Siroen, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions la Découverte, Paris, 2004, P. 06.